

مقابلة

رضوان عقيل

رئيسة مجلس الخدمة المدنية: نتائج التوظيف كارثية
نتمسك بآلية التعيينات ولا لتحكم السياسة بالإدارة

كان الرئيس فؤاد شهاب عند سؤاله عن التوظيف، يحيل السائل الى فريد الدحاح اول رئيس لمجلس الخدمة المدنية الذي ارسى قواعد الوظيفة العامة واسسها. المجلس بات في مصاف المؤسسات التي تتمتع بالشفافية في اختيار الموظفين في مباريات لا غبار عليها، وهو يطالب بوقف المباريات الى حين تعيين الناجحين



رئيسة مجلس الخدمة المدنية القاضية فاطمة الصايغ.

القطاع العام، يجب ان نذكر ان عددا من مشاريع المراسيم المتعلقة ببعض المرشحين الناجحين في المباريات التي اجراها المجلس، والتي عمدت الادارات المعنية الى استكمال الاجراءات الرامية الى استصدارها، لم يصدر لغاية تاريخه. لا يزال المرشحون يناشدون المجلس ويطالبونه بتنفيذ نتائج هذه المباريات. لذلك اتخذت هذا الموقف حرصا مني على دوره وصدقته، وعلى احترام حقوق الناجحين في المباراة.

■ ما هو مصير الذين نجحوا في مباريات المجلس ولم يوظفوا الى اليوم؟

□ من المفترض ان يكون مصير نحو 500 من الناجحين في مجلس الخدمة هو استكمال تعيينهم. هنا لا بد من العودة الى النصوص النافذة حاليا والتي ترعى هذه القضية. المادة 95 من الدستور الغت قاعدة التمثيل الطائفي في جميع الفئات ما عدا الفئة الاولى، واصبح لكل لبناني مرشح نجح في المباراة، وكان ضمن العدد الموافق على تعيينه من مجلس الوزراء، حق على الدولة لاستيفائه الشروط المطلوبة. انا مؤمنة بحق هؤلاء، ولهذا السبب ناديت بوقف المباريات انطلاقا من موجب قانوني وليس تحديا لاي جهة. اشير في هذا السياق الى الكلفة المالية العالية للمباريات ومدى انعكاس عدم اعتماد نتائجها على المالية العامة، والمجلس في النهاية وعبر المباريات يؤمن حاجة الادارة. الفت مثلا الى المباريات التي اجريت لمصلحة وزارة الاشغال العامة والنقل لتعيين موظفين في المديرية العامة للطيران المدني، لاسيما المراقبين الجويين، كانت تلبية لحاجة ملحة لملء الشغور في مرفق عام في الملاحة الجوية وضمان سلامة النقل الجوي وامنه، وهو موضوع سبق ان اشارت اليه منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO)، ونهت الى مخاطره.

■ كيف تردين على المطالبين باعادة التوازن الطائفي في الوظائف؟

□ الرد هو ان مجلس الخدمة المدنية يطبق الاحكام الدستورية والقانونية النافذة،

”
مطالبتنا بوقف المباريات
ليس تحديا لاي جهة

هناك تجاوز للهيئات
الرقابية في لبنان

بالادارة. هذا الامر يتطلب قرارا حاسما يمتنع بموجبه السياسيون عن التدخل عبر نفوذهم السياسي في الادارة، كما يتطلب مناعة لدى المسؤولين في الادارة للحؤول دون هذا التدخل ومواجهته.

■ لماذا تطالبين بوقف المباريات في المجلس؟

□ قبل ان يصدر القانون رقم 2017/46 الذي وضع الاطر والضوابط للتوظيف والتعاقد والاستخدام، وقبل ورود بند منع التوظيف في البيان الوزاري. وبعد ان رصد مجلس الخدمة ما تم ارتكابه من مخالفات على صعيد التوظيف غير القانوني في

لم يتم تداركها ووقفها، هي كارثية لما لها من انعكاس سلبي لجهة تراجع مستوى الاداء الاداري، وبالتالي مستوى الخدمة العامة، والانفاق غير المجدي، وادخال اشخاص الى القطاع العام من دون التحقق من الحاجة اليهم وبتعويضات مرتفعة بحيث يشكلون عبئا على الخزينة، وتعطيلا لدور المرجع ذي الصلاحية في التوظيف، واحباطا لذوي الكفايات، وانعداما للثقة لدى المواطن بدولته تدفعه الى الهجرة بحثا عن يقدر مؤهله العلمي وقدراته. الانعكاس الهم تضاؤل هيبة الدولة واحترامها القوانين.

■ ما هو مصير من دخل الى القطاع العام من دون اتباع الاصول القانونية؟

□ بعد الجلسات العديدة في لجنة المال والموازنة، تمت احالة كامل الملف على ديوان المحاسبة. امر به يعود الى الديوان، وهو محكمة تتولى القضاء المالي وترتيب المسؤولية وفق ما توجهه القوانين وضمن نطاق صلاحياته في هذا الشأن.

■ هل يسمح المناخ السياسي في البلد بهذا الامر؟

□ يجب ان لا يتحكم المناخ السياسي

■ هل لدى المجلس الفريق الكافي الذي يستطيع متابعة عمل كل الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات؟

□ عدد العاملين في المجلس 86 شخصا، يتمتعون بالكفاية والنزاهة والخبرة التي توجهها طبيعة العمل الرقابي. الا ان هذا العدد غير كاف مقارنة بحجم المعاملات التي ترد الى المجلس والمهام المنوطة به، لذلك تم اقتراح زيادة الموظفين من خلال مشروع قانون جديد يواكب المستجدات والتطورات التي طاولت مفهوم الوظيفة العامة والادارة الحديثة، بحيث لحظ استحداث ادارة للموارد البشرية تعنى بشؤون الوظيفة العامة ومهمة الرقابة ووضع الدراسات واجراء المباريات، فضلا عن مهمات اخرى.

■ لم يمر الالف الذين جرى التعاقد معهم اخيرا عبر المجلس؟ فما هي آلية التعاقد القانوني؟

□ لو جرى ايداع المجلس هذه العقود، لعمل على اعادتها الى مرجعها لانها مخالفة لاحكام القانون. يكفي عدم خضوع المعني بها للمباراة. اما آلية التعاقد فهي تبدأ مع اقتراح التعاقد على مهمات محددة يرد بطلب من الوزير المعني الى مجلس الخدمة المدنية، حيث يحال على ادارة الابحاث والتوجيه للتحقق من الحاجة. في حال توافرها، يطلب من الجهة المعنية عرض الموضوع على مجلس الوزراء للموافقة على التعاقد وفق الاعداد والمهام الموافق عليها من المجلس، ليمت بعدها اجراء المباراة تأمينا لحاجة المرفق العام.

■ ما هو انعكاس هذا التوظيف غير القانوني؟ النتائج التي تترتب على هذه الظاهرة اذا

منذ ترؤس القاضية فاطمة الصايغ مجلس الخدمة المدنية جعلت الموارد البشرية في الادارة العامة اولي اهتماماتها، لما لتحسين هذه العناصر وتطويرها من اهمية في نجاح خطط اصلاح الادارة ورفع مستوى ادائها وانتاجيتها، لاسيما عبر انتهاج مباريات علمية موضوعية شفافة، لاستقطاب العناصر الكفية المؤهلة لإشغال الوظائف العامة. المجلس لم يرحب بفضوى العقود العشوائية التي غزت الوزارات اخيرا، وما هو يرفع الصوت لضم نحو 500 نجحوا في مبارياته ولا يزالون في منازلهم الى اليوم. للاضاءة على دور المجلس ومهامه، التقت "الامن العام" القاضية الصايغ وحوارته عن دور المجلس.

■ ما هي المهمات التي يقوم بها مجلس الخدمة المدنية اليوم، في وقت اصبحت فيه الوظيفة العامة عنصر جذب للكثير من الشباب اللبناني؟

□ دور المجلس محدد في النصوص القانونية التي ترعى انشاءه منذ العام 1959، ويمارس صلاحياته على صعيد المعاملات التي ترده لابداء رأيه او موافقته على الامور المتعلقة بالاوضاع الوظيفية للعاملين في القطاع العام، والوظيفة العامة والتنظيم الاداري. ينظر في مدى انطباقها على احكام القانون لتأتي القرارات الادارية عند اصدارها متوافقة ومبدأ الشرعية، فضلا عن المبادرة في اقتراح النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة. يبرز دور المجلس من خلال اجراء المباريات وتوجيه الادارات العامة لوضع هيكليات حديثة ورشيقة.



EIKON



ARKÉ



PLANA



معاملات التعيين على مجلس الخدمة المدنية قبل مرور سنتين على اعلان نتيجة المباريات بعد ماثبة قطع للمهلة المحددة قانونا لانتهاء مفعول لائحة الناجحين.

■ كيف ينظر المجلس الى التعيينات في الفئة الاولى؟

□ مجلس الخدمة المدنية مع التمسك بألية التعيينات التي اقرها مجلس الوزراء في العام 2010 لاختيار موظفي الفئة الاولى، ولتحديد كفايات الموظفين من الملاك الاداري العام او من خارجه، وتقييمهم واختبار كفاياتهم عبر اللجنة المذكورة في القرار، وتقديم ثلاثة اسماء الى مجلس الوزراء الذي يعود له اختيار واحد منهم. نحن نؤكد على اعتماد هذه الآلية لما تحققه من وصول اصحاب الكفايات الى المراكز القيادية، وتجنب الوزراء المعنيين التعرض الى الضغوط والتدخلات وهي الغاية التي توخاها مجلس الوزراء من اقرارها.

■ هل تتعرضين الى ضغوط من مراجع ووزراء؟

□ ابدأ. لا من حالين ولا من سابقين. السبب هو الموقع الذي يتبوأه هذا المجلس على مر السنين. اذا حصلت اي محاولة في هذا الشأن يتم التصدي لها عبر النصوص القانونية وتغليب المصلحة العامة.

■ ماذا يفعل مجلسكم وسط كل هذا الضجيج حيال الفساد في القطاع العام؟

□ لا يحصر الفساد عند موظف يختلس المال العام فقط، انما يكون ايضا في انعدام الاداء المطلوب لتأدية الخدمة العامة، وغياب المساءلة، وتغييب تقييم الاداء. هنا تثار مسؤولية الرؤساء التسلسليين الذين يلقي على عاتقهم موجب التخلي عن حماية الموظف بسبب مرجعية طائفية او مذهبية او مناطقية او حزبية. علما ان ايداع مجلس الخدمة المدنية تقييم اداء الموظفين من الادارة هو موجب سنوي، ويقتضي ان يكون اساسا لاعمال قاعدة الثواب والعقاب.

مدى انطباقه على احكام القانون، والتحقق من مراعاته تسلسل مراتب النجاح. عندما يودع الوزير مشروع المرسوم هذا المجلس قبل انتهاء السنتين تنقطع هذه المهلة. هذا الاجتهاد مستقر منذ عشرات السنين تجنباً لاي مماثلة او تباطؤ او تعسف من الادارة، كما ان القرار رقم 27 تاريخ 2003/6/17 الصادر عن مجلس الوزراء تضمن ان احالة

◀ وعند الاعلان عن اجراء مباراة لا يختار المرشحين انما الاختيار يقوم على التنافس بين من تقدم واستوفى الشروط، لتسري بعدها قواعد الكفاية والاستحقاق والجدارة. وبالتالي، فان ما تطرحه يستوجب الاقبال على الترشح والاشراك في المباريات.

■ ما صحة ان الدولة غير مسؤولة عن الناجحين بعد مرور عامين على نجاحهم؟

□ نظام الموظفين نص على ان لائحة الناجحين تستنفذ مفعولها بانقضاء مهلة السنتين على اعلانها تحسباً لاي تباطؤ من الادارة في التعيين، وحفاظاً على المال العام بعدم اجراء مباراة جديدة للوظيفة ذاتها، وعند اجراء المباراة وصدور النتائج ترسل اللائحة النهائية الى الوزير وفق ترتيب النجاح وليس على اساس توزيع طائفي، الذي يعد بدوره مشروع مرسوم ويرسله الى مجلس الخدمة المدنية لاجراء الرقابة عليه في

تعاقبوا

تعاقب ثمانية موظفين كبار على رئاسة مجلس الخدمة المدنية، هم: فريد الدحداح، عبد الرحمن الطيارة، جورج صليبي، ابراهيم الشويري، حسن شلق، منذر الخطيب، خالد قباني، فاطمة الصايغ.



دور المجلس يبرز عبر اجراء المباريات وتوجيه الادارات العامة لوضع هيكلية حديثة.